

التجييه النحوي وأثره الدلالي

في النص القرآني

م.د. صفاء توفيق كاظم الفحام

جامعة بغداد/كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية

المؤلف:

تناولت في هذا البحث أبرز الوجوه النحوية التي ذهب إليها النحاة والمفسرون، في النص القرآني، وتوقفت عند أبرز ما يتركه الوجه الإعرابي من أثر معرفي في دلالة النص، ولاسيما عند المفسرين الذين يتذمرون من النحو واللغة مادة رئيسة في وجهتهم التفسيرية، إذ أن من المعلوم ان تفسير القرآن وكل ما ورد فيه من علوم و المعارف، ولاسيما في الأحكام الشرعية يستند إلى المادة النحوية، ولا يتسعى لنا الوصول إلى معرفة المعنى إلا عن طريق المادة النحوية، وبما ان المادة النحوية لها وجوه متعددة، بحسب آراء النحاة ومواهبهم، أو بحسب القراءات الواردة، فقد تتبع هذه الوجوه المتعددة، في عدد من النصوص القرآنية للوصول إلى دلالتها، ومعرفة مقاصدها. مرجحين الوجه الذي يبين لنا الدلالة التي تتسم مع السياق وما يريد الله سبحانه وتعالى. مبعدين عن الوجوه الغثة، ذات الطابع الفلسفى أو المعقد الذى لا جدوى منه، ولا يكون إلا في القضايا الجدلية ليس إلا.

مراعياً هذه الوجوه بحسب تسلسل أبواب النحو، معتمداً على أبرز هذه الأبواب. والله ولني التوفيق.

المقدمة:

الحمد لله، الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، والصلوة والسلام على العبد المؤيد، والرسول المسدد، المصطفى الأմجد، حبيب إله العالمين، أبي القاسم محمد، وعلى آل المصطفين الأخيار، صلاة لا تحصى ولا تعد..

أما بعد... فإنه لا يكاد يمر القارئ الكريم، والباحث المتتبع المتثبت بأية من آيات الكتاب العزيز، إلا وجد أكثر من وجه إعرابي في هذه الآية، وهذه الأوجه هي التي يتم بواسطتها معرفة الدلالة التي يهدف إليها النص القرآني، إذا فهي من الأهمية بمكان، وذلك لأن القرآن كلام الله، وهذا الكلام له مقاصده وأغراضه، وهو ما يريد الله سبحانه وتعالى

من الإنسان، والوجه النحوى هو واحد من الوسائل المهمة لمعرفة المقصود الإلهي، فى هذه الآية أو تلك.

وتزداد هذه الأهمية حين يشير النص القرآنى إلى الأحكام الشرعية التي تشغل بها ذمة الإنسان، فالحكم الفقهي يختلف من معنٍ إلى آخر، وذلك يعود إلى التوجيه النحوى، فعلى سبيل المثال، قوله تعالى: (وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) [المائدة/6] اختلف المسلمين في غسل القدم ومسحها، وهو فعل من أفعال الوضوء، وذلك يعود إلى التوجيه النحوى وأثره في الدلالة. إذا فالدلالة موجهة بحسب التوجيه النحوى، فمن ذهب إلى أن أرجل معطوفة على الوجه والأيدي غسلها، ومن ذهب إلى أن الأرجل معطوفة إلى محل الرؤوس وهو النصب مسحها، وهكذا في كثير من الأحكام الشرعية، أو التفسير، أو المجالات القرآنية المتعددة، في مختلف الفنون والعلوم. لذا أحببت أن أقدم بين يدي القارئ الكريم هذا الجهد المتواضع، الذي بحثت فيه، في عدد من الأوجه النحوية المتعددة، في نصوص قرآنية متعددة، وأبرز ما يسود هذا النص من ظاهرة إعرابية في المبتدأ والخبر وكان وان والفاعل والحال والتمييز وغيرها. ومن الله نستمد العون وبه التوفيق، وهو من وراء القصد.

المبحث الأول

الأبتداء ونواتجه الفاعل

أولاً- المبتدأ:

تعددت آراء النحاة في كثير من المسائل النحوية لاسيما في الجانب الإعرابي، واختلفت وجهات نظرهم إما لمجرد الخلاف أو بحسب المعنى المقصود، فالذى يريد أن يصل إلى مدلول النص، يكون النحو وسيلة من رسالته، لتحقيق هذا الغرض.

ومن النصوص القرآنية التي تعدد فيها أقوالهم، قوله تعالى على لسان إخوة يوسف: (قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذِلِكَ تُجزِي الظَّالِمِينَ) [يوسف/75]، أختلف النحاة في الأبتداء والخبر، وفي (من) إذا كانت استفهامية، أو موصولة، أو شرطية. فمنهم من ذهب إلى أن (جزاؤه) الأول مبتدأ، والخبر محذف، تقديره: قال إخوة يوسف جزاء السارق عندها كجزائه عندكم، ومنهم من ذهب إلى أن (جزاؤه) الأول مبتدأ، و(من) خبره، على تقدير حذف مضاف، تقديره: قال إخوة يوسف جزاء السارق استبعاد من وجد في رحله، فهو جزاؤه، أي الاستبعاد جزاء السارق.

وقيل ان (جزاؤه) الأول مبتدأ، و(من) مبتدأ ثانٍ، وهي شرط أو بمعنى الذي، و(فهو جزاً) خبر للمبتدأ الثاني (من)، والمبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول (جزاؤه)⁽¹⁾. ومعنى هذا، أن مرادهم جزاء السارق نفسه، أو الجزاء نفسه، بمعنى أن من سرق مالاً يصير عبداً لمن سرق ماله، وهكذا كان حكمه في سنة يعقوب الكلبي² بدليل قولهم: **(كَذِلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ)** أي هؤلاء الظالمين وهم السارق لكتهم عدوا عنه إلى قولهم: **(جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ)**، للدلالة على أن السرقة إنما يجازى بها نفس السارق، لا رفقة وصحبه، وهم أحد عشر نسمة، لا ينبغي أن يؤخذ فيهم لو تحققت السرقة، إلا السارق بعينه، من غير أن يتعدى إلى نفوس الآخرين، ورحلاتهم، ثم للمسروق منه ان يملك السارق نفسه، يفعل به ما يشاء.

وبعد هذا البيان نجد أن عدداً من هذه الأوجه فيه تكلف واضح، والوجه الرابع عندي هو (جزاؤه) الأول مبتدأ، و(من) شرطية مبتدأ ثانٍ، وإلغاء رابطة واقعة في جواب الشرط و(هو) ضمير الفصل مبتدأ ثالث، لأنه لا يصلح أن يكون خبراً، وإنما هو نفسه يحتاج إلى خبر حتى تتم الفائدة به و(جزاؤه) الثاني خبراً له، أي للضمير، والضمير وخبره خبر للمبتدأ الثاني (من) وجوابها خبر للمبتدأ الأول (جزاؤه).

ومما يؤدي كون (من) شرطية لا موصلة، ولا استفهامية كما ذكر بعضهم وجود الفاء الرابطة في جوابها، ويبعد كل البعد كونها استفهامية، إذا كان الكلام صادراً عن إخوة يوسف، فلو كان الكلام صادراً عن المؤذن الذي أذن **(أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ)** [يوسف/70] لأحتمل كون (من) استفهامية، وعلى أية حال فإن تركيب هذه الجمل يدل دلالة واضحة وقطعية على إن جزاء السارق الذي وُجد في رحله (صواع الملك) هو الاستبعاد على سُنَّة يعقوب الكلبي² وهو جزاء الظالمين الذي دل عليه اسم الإشارة في قوله: **(وَكَذِلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ)** [يوسف/75]⁽²⁾.

ونجد هذا التكلف واضحًا⁽³⁾ فيما ذهبوا إليه من آراء في إعراب قوله تعالى: **(وَأَمْرَأُهُ حَمَّالَةُ الْحَطْبِ)** [المد/4]، ولاسيما إعراب (حملة) التي وردت منصوبة بحسب رسم المصحف لا مرفوعة، وذلك لأن القراءة بنصب (حملة) أنساب لدلائلها في السياق، لأن الآية لا تخبرنا عن حالة امرأة أبي لهب مجرد الإخبار بأنها حمالة الحطب، وإنما تدل على مذمتها بشكل يتناسب مع مذمة زوجها، وقد ذهب الطباطبائي إلى أن (حملة) وصف مقطوع عن الوصفين، للذم، أي أذم حمالة الحطب، واستحسن أيضاً وجه آخر، وهو أن حمالة حال من (امرته)⁽⁴⁾.

والظاهر ان المراد بالآيتين، أنها ستمثل في النار التي ستصلها يوم القيمة في هيئتها التي كانت تتلبس بها في الدنيا، وهي أنها كانت تحمل أغصان الشوك وغيرها، تترثها بالليل في طريق رسول ﷺ تؤديه بذلك، فتعذب بالنار وهي تحمل الحطب، وفي جيدها حبل من مسد.

ثانياً- النوا藓:

1- كان:

لل فعل الناسخ (كان) دلالات متعددة في سياق الآيات التي ترد فيها، ولا تدل على الحدث في الزمن الماضي حسب، ومما اختلف فيه النحاة في توجيهه إعراب (كان) في قوله تعالى: (فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) [مريم/29]، فلم قالوا في المهد؟ ولم يقولوا: من في المهد صبي، لأنهم رأوا مريم (عليها السلام) تحمله في الحال، لا في الزمن الماضي، فلو كانت (كان) تدل على الحدث في الزمن الماضي، وقد انقطع هذا الماضي عن الحال، لأنطبق هذا الكلام علينا جميعاً، فكلنا كنا صبياناً، ونحن الآن نتكلّم، إلا أن المسيح تكلّم حال كونه صبياً، أي كان صباح وهو في المهد ملزماً بكلامه، لذلك اختلف النحاة في ذلك⁽⁵⁾، فمنهم من قال إن (كان) زائدة، وصبياً حال، والعامل في الحال هو الاستقرار، أي استقر في المهد صبياً، ومنهم من قال إن (كان) بمعنى وقع وحدث، واسمها مضمر فيها وصبياً حال من (نكلم)، ومنهم من قال حال من (كان) أي صبياً، وذهب الطباطبائي إلى أن ((كان منعزلة عن الدلالة عن الزمان لما في الكلام من معنى الشرط والجزاء، فإنه في معنى من كان صبياً لا يمكن تكريمه أو أن كان جيء بها للدلالة على ثبوت الوصف لموصوفه ثبوتاً يقضي مقتضيه عليه وتحققه فيه ولزومه له كقوله تعالى: (قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيْ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا) [الإسراء/93]، أي أن البشرية والرسالة تتحققان في، فلا يسعني ما لا يسع البشر الرسول، وقوله تعالى: (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلومًا فَقَدْ جَعَلَنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقُتْلِ إِنَّهُ كَانَ مُنْصُورًا) [الإسراء/33] أي أن النصرة لازمة لزوم الوصف الماضي لموصوفه ويكون المعنى كيف نكلم صبياً في المهد معناً في صباح من شأنه أنه لبث وسيلبث في صباح برهة من الزمان والله أعلم)).⁽⁶⁾.

2- ما:

اختلف النحاة في (ما) وتعددت الأوجه الإعرابية فيها ان كانت مبتدأ، أو موصولة، أو استفهام.

ومن ذلك اختلافهم في (ما)، في قوله تعالى: (فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْنُوكُمْ بِهِ السَّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبَطِّلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ) [يونس/81]، ذكروا أن (ما) في قوله تعالى: (مَا جِئْنُوكُمْ بِهِ السَّحْرُ) مبتدأ بمعنى الذي، (جيئتم به) صلته، و(السحر) خبر بالابتداء، ويجوز أن (ما) رفعت بالابتداء، وهي استفهام ، و(جيئتم به) الخبر، و(السحر) خبر ابتداء مذوق، تقديره: هو السحر، ويجوز أن تكون (ما) في موضع نصب على إضمار فعل بعدها، تقديره: أي شيء جئتم به، و(السحر) خبر ابتداء مذوق، ولا يجوز أن تكون (ما) بمعنى الذي في موضع نصب، لأن ما بعدها صلتها والصلة لا تعمل في الموصول، ولا تكون تفسيراً للعامل في الموصول، وقد فرأ ويجوز أن ترفع (السحر) على البدل من (ما) وخبره وخبر المبدل منه، فلذلك دخله الاستفهام إذ هو يدل من استفهام ليساوي البدل منه في لفظ الاستفهام، كما نقول: (كم مالكعشرون أم ثلاثة؟) فتجعل عشرون بدل من كم وتدخل ألف الاستفهام على عشرين، لأن المبدل منه هو (كم الاستفهام)، ومعنى الاستفهام في هذه الآية، التوبیخ، وليس هو باستخار، لأن موسى عليه السلام قد علم أنه سحر، وإنما وبخهم بما فعلوا، ولم يستخبرهم عن شيء لم يعلمه، وفيه أيضاً معنى التحقيق، لما جاءوا به، وأجاز الفراء⁽⁷⁾ نصب السحر، فجعل (ما) شرطاً ونصب السحر على المصدر، وتضمر الفاء مع (إن الله سيُبَطِّلُهُ)، وتحجع الألف واللام في (السحر) زائدتين، وذلك كله بعيد.

وقد أجاز (علي بن سليمان) حذف الفاء من جواب الشرط في الكلام، واستبدل على جوازه بقوله تعالى: (وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوُ عَنْ كَثِيرٍ) [الشورى/30]، ولم يحيى غيره إلا في ضرورة الشعر⁽⁸⁾.

والذي أراه لا يمكن قبول ما ذهب إليه (علي بن سليمان الأخفش الأصغر) من جواز حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط، ولا سيما في القرآن الكريم، فلو كان في كلام العرب لقبلنا منه ذلك، ولكن لا يمكن قبوله في القرآن الكريم، لأن ذلك يؤدي إلى إسقاط حرف من حروفه، لذا لا يجوز رفع الفاء لأنها تخل في المعنى أولاً، وتتحقق من حروف القرآن ثانياً، والخلل في المعنى يبدو واضحاً إذا ما قرأت الآية التي استدلوا بها: (وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ) [الشورى/30].

فالمتتبع أو القارئ وصاحب الذوق اللغوي الرفيع يستشعر الخلل في المعنى لأن (ما) حينئذ تكون شرطية، والباء سبية، ولكن جواب الشرط غائب، فهذا هو الخلل أو النقص في المعنى وحينما نقرأ (وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ) [الشورى/30]

تكون (ما) شرطية والباء سببية، والفاء واقعة في جواب الشرط، وب بهذه العناصر الثلاثة يتكامل المعنى على حذف الفاء الذي جوزه (علي بن سليمان)، فضلاً عن أن المعنى لا يساعد على أن يكون قوله تعالى: (إن الله سيطر له) جواب شرط لـ(ما) فالذي أرجحه أن (ما) موصولة في موضع الابتداء، و(جئتم) صلة الموصول، و(السحر) خبر، وجملة (إن الله سيطر له) إلى آخر الآية هي تعليل لما تقدم، ومن أجل ذلك نقف قليلاً عند معنى الآية الكريمة:

إن الحقيقة التي بينها لهم موسى عليه السلام ، أن الذي جاءوا به السحر ، وال술 شأنه إظهار ما ليس بحق ، واقع في صورة الحق ، الواقع لحواس الناس وأنظارهم ، وإذا كان باطلًا في نفسه ، فإن الله سيطر له لأن السنة الإلهية جارية على إقرار الحق وإحقاقه في التكوين ، وإزهاق الباطل وإبطاله فالدولة للحق وإن كانت للباطل جولة أحياناً.

لذا على قوله (إن الله سيطر له) بقوله: (إن الله لا يصلح عمل المفسدين) فان الصلاح والفساد شأنان متقابلان ، وقد جرت السنة الإلهية ان يصلح ما هو صالح ، ويفسد ما هو فاسد ، أي أن يترب على كل منهما أثره المناسب ، المختص به ، وأثر العمل الصالح أن يناسب ويلازم سائر الحقائق الكونية في نظامها الذي تجري هي عليه ، ويمتزج بها ويخالطها فيصلحه الله سبحانه ويجر به على كان من طباعه ، وأثر العمل الفاسد أن لا يناسب ولا يلازم الحقائق الكونية فيما تقتضيه بطبعها وتجري عليه بجملتها ، فهو أمر استثنائي في نفسه ، ولو أصلحه الله في فساده كان ذلك إفساداً للنظام الكوني .

وأختلفوا في كون (ما) نافية أو استفهامية ، وذلك في قوله: (ولمّا فتحوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتِهِمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتْنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَمَمِيرُ أَهْلَنَا وَتَحْفَظْ أَخَانَا وَتَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ دُلَكَ كَيْلَ يَسِيرٍ)[يوسف/65].

قوله (ما نبغي) (ما) في موضع نصب (ينبغي) وهي استفهام ويجوز ان يكون نفياً، فيحسن الوقف على (نبغي)، ولا يحسن في الاستفهام الوقف على (نبغي) لأن الجملة التي بعده في موضع الحال⁽⁹⁾.

والراجح عندي أن (ما) هنا نافية، وذلك لأن أباهم كان لا يأمنهم على أخي يوسف (بنيامين) حينما طلبوا إليه أن يرسله معهم، بسبب ما فعلوه سابقاً بيوسف، فلما فتحوا متاعهم وجدوا أموالهم قد رُدّتْ إليهم، قالوا لأبيهم: (ما نبغي هذه بضاعتانا رُدّتْ إلينا)، فهم لا يستفهمون عن ما يبغون، وإنما ينفون البغي عن أنفسهم - اللهم إلا إذا خرج الاستفهام عن معنى السؤال، فقولهم: (ما نبغي) أي: أي شيء نبغي وهذه بضاعتانا رُدّتْ

إلينا، وبالنتيجة حتى إذا كانت عبارة (ما نبغي) استفهامية، فإنها خارجة عنه إلى معنى النفي والله أعلم.

وأختلف النهاة في (ما) الواقعة بعد حرف الجر في قوله تعالى: (يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ 26 بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ) [ياسين/26-27]. فمنهم من رأى أنها تكون مصدراً أي (بغفران رب لي)، ومنهم من جعلها موصولة بمعنى الذي، وتحذف الهاء من جملة الصلة (غفر) والتقدير: (غفر لي رب)، ومنهم من قال أنها يجوز أن تكون استفهاماً، وفيه معنى التعجب من مغفرة الله، تقديره: بأي شيء غفر لي رب، على التقليل لعمله، والتعظيم لمغفرة الله له، فتبتدىء به في هذا الوجه، وفي كونه استفهاماً تُعد لإثبات الألف في (ما) وحقها ان تحذف في الاستفهام، إذا دخل عليها حرف جر، نحو (فِيمَ تُبَشِّرُونَ) [الحجر/54]، ولا يحسن إثبات ألف (ما) في الاستفهام، إلا في الشعر فتبعد ذلك⁽¹⁰⁾.

والراجح أنها مصدرية، لأنها لا تتلازم وهذا التقدير بمغفرة أو بغفران، أما كونها استفهامية فهذا ضعيف أو بعيد، كما عربوا، وذلك لإثبات الألف، فإن الاستفهام إذا دخل عليه حرف من حروف الجر، وأعني (ما) الاستفهامية تسقط ألفها، وذلك كثير في القرآن الكريم، منها الآية محل الشاهد المذكور آنفاً، وقوله تعالى: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) [النبا/1]، وقوله تعالى: (عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لَمْ أَذِنْتَ لَهُمْ) [التوبه/43]، وإلى غير ذلك من الشواهد. فعلى ذلك فهي مصدرية أقرب إلى المعنى المطلوب والله أعلم.

ومن أنواع (ما) التي اختلفوا في أوجهها الإعرابية هي (ما) العاملة عمل ليس، وذلك في قوله حكاية عن السنة نسوة المدينة قال تعالى: (فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرُهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَأَتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتْ أَخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْتُهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيهِنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) [يوسف/31].

فاختلوا في (ما) في قوله (ما هذا بشر) إن كانت ناصبة للخبر، أو أنها نافية غير عاملة، فإن كانت ناصبة، قالوا عنها (ما) العاملة عمل ليس، أي أنها تشبه ليس في النفي والنصب، وفي الغالب يدخل على خبرها حرف الجر، الذي يفيد التوكيد كـ(الباء) وـ(من) كما هو الحال في ليس، فذهب الخليل وسيبوه إلى أنها مشبهة بـ ليس إذا كان الكلام مرتبًا⁽¹¹⁾.

وقال الكوفيون: إذا أحذفت الباء نصبت، فإذا قلت: ما زيد بمنطلق، فموضع الباء موضع نصب، وهذا سائر حروف الخض، فلما حذفت الباء نصبت لتدل على محلها وهذا القول للفراء⁽¹²⁾، ولا تعمل (ما) شيئاً فهي إذاً ناصبة عند الحجازيين، غير ناصبة عند التميميين، لعدم اختصاصها بالأسماء، وهو القياس، وذكروا لها شروطاً مفصلة بحث فيها النحويين في كتبهم المفصلة⁽¹³⁾.

والذي أراه أن (ما) هذه ناصبة كما تعمل ليس، وذلك حسب المشهور في القراءة، في قوله تعالى (ما هذا بشراً) وفي قوله تعالى (ما هن أمهاتهم) بنصب الأمهات بالكسر، فلا يلتفت إلى رفع الخبر بعد (ما) إلا إذا قلنا أنها نافية غير عاملة، وشأن (ما) هذه شأن الهمزة حينما يدخلان على المبتدأ والخبر أو على الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر، فيقال (ما زيد قائم) ويقال (ما قائم زيد) ويقال (أزيد قائم) و(أقائم زيد) فتعامل (ما) هنا معاملة الحروف، وهي مهملة أي غير عاملة، أما إذا قلنا أنها عاملة، فمن عملها نصب الخبر، كما تعمل ليس، ولذا وردت القراءة المشهورة وبحسب رسم المصحف الشريف (ما هذا بشراً).

ثالثاً- تعدد الأوجه الإعرابية في الفاعل:

من المعلوم أن لكل فعل فاعلاً، وهو أما أن يكون اسمًا ظاهراً، أو ضميراً مستترًا، قال ابن مالك في ألفيته⁽¹⁴⁾:

وَبَعْدَ فَعَلَ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ

فَهُوَ وَإِلَّا فَضَرِبَ مِيرٌ اسْتَرَّ

وبالفاعل تتم الفائدة من الكلام، كمن تستحصل هذه الفائدة من خبر المبتدأ، ولكن من الملفت للنظر مجيء الفعل بلا فاعل في القرآن الكريم، ولعل هذا وجه من وجوه إعجازه في النحو، وذلك في قوله تعالى: (ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُهُ حَتَّى حِينَ) [يوسف/35].

اختلف النحاة في تعبيين الفاعل في هذه الآية، ((ذهب سيبويه إلى أن الفاعل محفوظ قام مقامه ليسجننه))⁽¹⁵⁾.

وذكر المبرد أن فاعل (بدا) هو المصدر الذي دلّ عليه (بدا)، راداً على كلام سيبويه مبيناً عدم جواز مجيء الفاعل جملة⁽¹⁶⁾ وذكر بعضهم أن الفاعل محفوظ لم يعوض منه شيء، تقديره: ثم بدا لهم الرأي⁽¹⁷⁾.

والذي أراه ان فاعل (بدا) يتاتى من معنى الفعل (بدا) نفسه، ومعنى (بدا) هو ظهور رأى بعد ما لم يكن. يقال: بدا لي في أمر كذا، أي: ظهر لي فيه رأي جديد، وجملة (ليسجنه) اللام للقسم، أي: أقسموا وعزموا لـ (ليسجنه) البتة، وهو تفسير للرأي الذي بدا لهم، ويتعلق به قوله (حتى حين) ولا يخلو من معنى الانتظار، بالنظر إلى قطع حين من الإضافة، والمعنى على هذا: ليسجنه حتى ينقطع حديث المراودة الشائع في المدينة وينساه الناس.

المبحث الثاني (المنصوبات)

الاستثناء والحال والتمييز

أولاً- اختلاف القول في الاستثناء:

قال تعالى في حكم كتابه العزيز: (فَلَمَّا احْمَلْتِ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ) [هود/40].

المستثنى هنا من أهل نوح عليه السلام وهو المختصون به من زوج وولد وأزواج الأولاد وأولادهم، وليس من عموم الناس المؤمنين الذي كانوا معه، وكان هذا المستثنى زوجته الخائنة، التي يذكرها الله تعالى في قوله: (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِمْرَأَةً ثُوْحَ وَإِمْرَأَةً لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا) [التحريم/10].

وابن نوح الذي يذكره الله تعالى في الآيات التالية، وكان نوح عليه السلام يرى ان المستثنى هو زوجته فحسب، حتى بين الله سبحانه أن ابنه ليس من أهله، وأنه عمل غير صالح، فعد ذلك علم أنه من الذين ظلموا⁽¹⁸⁾.

وقد ترد بعض أدوات الاستثناء لإفاده التنزية، وذلك كـ (حاشا) في قوله تعالى على ألسنة النساء (وَقُلْنَ حَاسِّهِ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) [يوسف/31]. فهي هنا تقييد التنزية لله، وذلك لأن يوسف عليه السلام في نظرهن ليس بشراً وإنما هو ملك كريم؛ لأنه على آية لا تقاس من الجمال، لذا عبرن بهذا التعبير، جاء في تفسير الشعراوي: ((كلمة (حاش) هي تنزية الله سبحانه عن العجز عن خلق هذا الجمال المثالى، أو: أنهن قد نزّهن صاحب تلك الصورة عن حدوث منكر أو فاحشة بينه وبين امرأة العزيز، أو: أن يوسف عليه السلام لابد أن يكون قد خرج عن صورة أرقى من صورة الإنس التي يعرفها، فقلن، لابد أنه ملك كريم))⁽¹⁹⁾.

[إذن فحين رأت النسوة يوسف عليه السلام قلن: (مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ)] يوسف/31، وهذا يعني أن يوسف هو الصورة العليا في الجمال التي لا يوجد لها مثيل في البشر⁽²⁰⁾.

ثانياً- اختلاف القول في الحال:

وذلك في المواقف القرآنية الآتية:

قال تعالى حكاية على لسان امرأة عمران (رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحرَرًا) [آل عمران/35].

فاختلقو في إعراب (محرراً) أو بمعنى أدق، ذكروا أنه حال، ولكن اختلقو من مَن؟ فمنهم من ذهب إلى أن (محرراً) حال من (ما)⁽²¹⁾، ومنهم من ذهب إلى أن تقديره: غلاماً محرراً خالصاً لك، ووقد (ما) لمن يعقل للإبهام، كما قالت العرب: خذ من عبدي ما شئت، وحكي سيبويه⁽²²⁾ سبحانه ما سبّح الرعد بحمده، وكما قال تعالى: (فَانكِحُوهُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)، وعندى أن (ما) هنا موصولة بمعنى (الذي) و(محرراً) حال منها.

قال تعالى: (فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّي وَضَعَتْهَا أُنْثِي) [آل عمران/36] ذكروا أن (أُنْثِي) حال من المضمر المنصوب في وضعتها، ويجوز أن يكون بدلاً منه⁽²³⁾. وأيضاً اختلافهم في قوله تعالى: (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) [هود/72].

انتصب شيخ على الحال من المشار إليه، والعامل في الحال الإشارة والتبيّه، ولا تجوز هذه الإشارة، إلا إذا كان المخاطب يعرف صاحب الحال، فتكون فائدة الأخبار في الحال، فإذا كان لا يعرف صاحب صارت فائدة الأخبار إنما هي معرفة صاحب الحال، ولا يجوز أن يقع له الحال، لأنّه يصيّر المعنى أن فلان في حال دون حال، ولو قلت: هذا زيد قائماً، فمن لا يعرف زيداً لم يجز لأنك تخبره أن المشار إليه هو زيد في حال قيامه، فإن زال عن القيام لم يكن زيداً، وإذا كان المخاطب يعرف زيداً بعينه فإنما أفتته وقوع الحال منه، وإذا لم يعرف عينه فإنما أفتته معرفة عينه فلا يقع منه حال⁽²⁴⁾، وذكروا وجهاً آخر في رفع شيخ وهي بعيدة عن المعنى لما بيناه من دلالة الحال⁽²⁵⁾.

ثالثاً- اختلاف القول في التمييز:

وذلك في قوله تعالى حكاية على لسان ذي القرنين (وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى) [الكهف/88]. فاختلقو في (جزاء) فيما إذا كان تميّزاً، أو مصدراً، أو حالاً، أو مبتدأ.

ذهب جماعة منهم إلى رفع جزاء وجعله مبتدأ وله الخبر، وتقديره: فله جزاء الحال الحسنى، فالحسنى في موضع خفض بإضافة الجزاء إليها. ومنهم من ذهب إلى أنها في موضع رفع على البدل من جزاء، وحذف التنوين لأنقاء الساكنين، والحسنى على هذا الجنة، كأنه قال: فله الجنة. ومنهم من نصب (جزاء) على أنه مصدر في موضع الحال، و(له) خبر مقدم، و(الحسنى) مبتدأ مؤخر، ومنهم من نصب (جزاء) على الحال، والتقدير فله الحال جزاء، أو الجنة جزاء، أي مجزياً بها. ومنهم من نصب (جزاء) على التمييز، ومن نصب ولم ينونه فإنما حذف التنوين لأنقاء الساكنين، والحسنى في موضع رفع وفيه بعد⁽²⁶⁾ والظاهر أن كل هذه الوجوه المذكورة مقبولة، بحسب تقدير المعنى وان كان الأفضل عندي بحسب قراءة (جزاء) على النصب تمييز، والتقدير: فله الحسن جزاء، وهو ما يميز المؤمنين العاملين من غيرهم. وكذلك ورد في قوله تعالى: (ولَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعَاً) [الكهف/25].

فالملحوظ في هذه الآية ان تمييز العدد (ثلاثمائة) جاء جماعاً، وليس مفرداً، أي لم يقل (ثلاثمائة سنة)، وإنما قال: (سنين)، ويبعدو أنه على هذا التعبير يكون بدل، جاء في الميزان: ((ولعل النكتة في تبديل (سنة) من (سنين) استثنار مدة اللبث، وعلى هذا فقوله (وازدادوا تسعًا) لا يخلو من معنى الإضراب، كأنه قيل: ولبثوا في كهفهم ثلاثة سنتين وهذه السنين المتمادية والدهر الطويل بل ازدادوا تسعًا))⁽²⁷⁾.

المبحث الثالث (التوابع)

(النعت والمعطف والبدل)

أولاً- تعدد الأوجه الإعرابية في النعت:

قال تعالى: (وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عَجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٌ وَأَخْرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَقْتُلُنِي فِي رُؤْيَايِّ إِنْ كُنْتُ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) [يوسف/43].

اختلقو في (سمان) فمنهم من ذكر أنها خفض على الفت لبقرات؛ وذلك لأن بقرات محور بالإضافة إلى (سبع) ومثلها (خضر) خفضت على النعت لسنبلات، وأجازوا النصب في (سمان)، وفي (خضر) على النعت لسبع، كما قال تعالى: (سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقاً) [الملك/3]، وأجازوا خفض (طبق) على النعت لسموات، ولكن لا يقرأ إلا بما صح

روايته ووافق خط المصحف⁽²⁸⁾ أما النحاس ومكي ذهبا إلى هذا الرأي لا يؤيدون الوجه الثاني، وهو الصحيح عندي، فإن الوصف للقرارات والنسبات، وليس للعدد.

ثانياً- العطف:

اختلفوا في العطف في قوله تعالى: (وَقَارُونَ وَفَرْعَوْنَ وَهَامَانَ) [العنكبوت/39]، فمنهم من ذكر أن الأسماء المذكورة عطف على (عاد)^(*) في جميع وجوهه، ومنهم من قال أنها عطف على الهاء والميم، في قوله تعالى: (فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ) [العنكبوت/38]، أي: قصد قارون وفرعون وهامان⁽²⁹⁾.

وذكر الكرباسي أن (الواو) في (قارون) استثناف، وبقية (الواوات) بقيت منصوبة، ولم يشر إلى أنها معطوفة على شيء، وإنما اكتفى بأن قال عطف، مفصلاً إعراب هذا العطف⁽³⁰⁾.

كذلك ورد العطف في قوله تعالى: (مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) [يوسف/25].

دل هذا العطف على التردد ما بين السجن أو العذاب، ويبدو أن هاتين العقوبتين كانتا من العقوبات السائدة في ذلك الزمن، ولا سيما عقوبة السجن التي بقيت مستمرة إلى عصر فرعون، ومن الشواهد على ذلك أنه خاطب موسى (:) كما حكى ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى قائلاً: (قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ) [الشعراء/29]، وربما استمر إلى ما بعد عصر فرعون، ويرى ابن عاشور إن مجيء عقوبة السجن بصيغة الفعل يدل على الإحاطة أكثر مما لو ورد اسمـاً⁽³¹⁾.

ثالثاً- البدل واختلاف الأوجه فيه:

قال تعالى: (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِمْرَأَةُ نُوحٍ وَإِمْرَأَةُ لُوطٍ) [التحريم/10]. ذهب جماعة منهم إلى أن امرأة نوح وامرأة لوط مفعولان لضرب، وقال آخرون: امرأة نوح بدل من مثل على تقدير: (مثل) امرأة نوح، ثم حذف مثل (الثاني) لدلالة الأول عليه⁽³²⁾.

والظاهر عندي أن الوجه الثاني هو الصحيح، لأنه بيان لـ(مثل) فأما أن يكون بدل أو عطف بيان للمثل، فقوله تعالى امرأة نوح وامرأة لوط بيان للمثل المضروب. ومثل هذا كثير في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: (وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ) [الكهف/32] وقوله تعالى: (وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْفَرِيْةِ) [يس/13].

فالألاظف الواقعة عادة بعد لفظة (مثلاً) التي جاءت نكرة، هي توضيح وبيان للمثل المضروب، لذلك فإن الوجه الصحيح للإعراب هو البدل أو عطف البيان.

ومن المواقع القرآنية التي ورد فيها البدل (آزر) في قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخُذُ أَصْنَامًا لِّهُ) [الأنعام/74]، وآزر هنا بدل من أبيه، ولعل البدل هنا فيه توضيح مهم، وبيان واضح لمعنى الأب، فإنه ليس الأب المباشر لإبراهيم (؟) وإنما أراد أن يبين لنا في ذلك هذا الاسم أنه لم يكن أبياه، وذلك لما تشتمله لفظة الأب على أكثر من معنى⁽³³⁾.

جاء في الأمثل ((تطلق كلمة (الأب) في العربية على الوالد غالباً، ولكنها قد تطلق أيضاً على الجد من جهة الأم، وعلى العم، وكذلك على المربي والمعلم، الذين يساهمون بشكل ما في تربية الإنسان، ولكنها إذا جاءت مطلقة فإنها تعني الوالد ما لم تكن هناك قرينة تدلّ على غير ذلك))⁽³⁴⁾، وقد توسع الشعراوي في تفسيره، في بيان معنى (الأب) متوصلاً إلى أن المراد بـ(آزر) أبي إبراهيم هو عممه مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: (أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا تَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ أَبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) [آل عمران/133]، والمعلوم أن إسماعيل هو عم يعقوب، وهو أكبر من إسحاق سنّاً، وقد بين أيضاً لو كان المراد بالأب الحقيقي لإبراهيم هو (آزر) فلا داعي لذكر اسمه ولاكتفى بالقول: (وَإِذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ) وسكت. فلما قال لأبيه (آزر) أراد الأبوة بغير معناها الحقيقي⁽³⁵⁾.

مسائل متفرقة:

اختلاف العامل في (إذ) الظرفية:

اختلف النحاة في ناصب إذا الظرفية، فمنهم من ذهب إلى أنها منصوبة بفعل مخدوف تقديره (اذكر)، والخطاب فيه موجه للنبي (ص) والتقدير: ذكر يا محمد إذ قالت امرأة عمران⁽³⁶⁾، ومنهم من ذكر أنه منصوب بفعل ظاهر موجود في النص (اصطفى) وذلك في قوله تعالى: (إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عَمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحرَرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) [آل عمران/35].

وامرأة عمران هي من هذه الذرية التي اصطفاها الله من الذراري الآخر، من ذرية آدم ونوح وذرية إبراهيم، لذلك قال جل شأنه: (ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ) [آل عمران/34]، هذا فضلاً عن أن الخطاب موجه للنبي في ذكر هذه الحقيقة، ونقلها للناس،

وبيانها لهم، ومما يؤيد ذلك أن هذه الآيات هي في سياق ست وعشرين آية تقريباً تمهد لأمر المباهلة في قوله تعالى: (فَمَنْ حَاجَكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنَسَاءَنَا وَنَسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ تَبَثَّمْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ) [آل عمران/61].

وهذا ما أرجحه والله أعلم ...

إذا الفجائية:

اختلف النحاة في الاسم الواقع بعد المرفوع بالابتداء بعد (إذا)، وذلك في قوله تعالى: (فَالْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثَعْبَانٌ مُّبِينٌ) [الأعراف/107]، وجاء هذا ردًا على كلام فرعون حينما قال موسى (:) بعد حوار دار بينهما كما يحكي هذا النص المبارك في سورة الأعراف، فقال فرعون لموسى: (قَالَ إِنْ كُنْتَ جِئْنَتَ بِآيَةً فَأُتَّبِعَنِي إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ) [الأعراف/106]، فالقى موسى عصاه كما نصت الآية الكريمة، فهنا (ثعبان) جاءت مرفوعة هو الموضع الذي اختلف فيه النحاة من حيث الرفع والنصب، فـ(إذا) عندهم للمفاجأة، وهو كقولهم خرجت فإذا زيد قائم، وذهب جماعة منهم إلى جواز نصب ثعبان في الآية، وقائم ظرف مكان⁽³⁷⁾.

وقال غيره: هي ظرف على حالها في سائر الكلام، لكن إذا قلت: (خرجت فإذا زيد)، تقديره: فإذا حدوث زيد وجود زيد، ونحوه من المصادر، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، كما نقول: (الليلة الهلال)، أي: حدوث الهلال في الليلة، ثم حذف على ذلك التقدير، وظروف الزمان تكون خبراً عن المصدر⁽³⁸⁾، ومثله: (فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ) [الأعراف/108].

أما المبرد فقد خالف البصريين في جواز النصب (ثعبان وقائم) وإن لم يذكر ذلك صراحة، هكذا أفهم من قوله، لأنه إذا جعل (إذا) خبر للابتداء، وجعل (هي) مبتدأ، مما إنما يعبر ثعبان؟ ليس أمامنا إلا الحال المنصوبة، واختلف الكوفيون والبصريون هذه المسائلة، فالكوفيون ذهبوا إلى جواز الوجهين أي الرفع والنصب، وذهب البصريون إلى عدم جواز النصب، وفصل ذلك الأنباري في كتابه (الأنصاف) مرجحاً رأي البصريين، محتاجاً لهم بعدد من الحجج، داحضاً لرأي الكوفيين⁽³⁹⁾.

والراجح عندي أن الرفع أقوى وأصح؛ وذلك لأن كل ما ورد في القرآن (فَإِذَا هِيَ ثَعْبَانٌ مُّبِينٌ) [الأعراف/107] ، (فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ) [الأعراف/108]، (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) [طه/20]، كلها وردت بالرفع ولم ترد بالنصب، وهذا بحسب الرسم

القرآن، والقراءة المشهورة، فضلاً عن الحجج التي عرض لها الأنباري في انصافه في المسألة الزنورية التي أشرنا إليها آنفاً، هي حجج مقبولة ومقنعة إلى حدٍ ما، هذا إذا سلمنا بصحّة الرواية التي جاء بها الكسائي في توجيهه للأعراب الذين احتج بقولهم، فإذا كان هو الذي قد لقّنهم ما ينطّقون به حتى يؤيدوا رأيه مقابل أموال أو مغريات أخرى، فلا يمكن اعتماد هذه الرواية التي قالها هؤلاء الأعراب، تأييداً لرأي الكسائي على سببويه.

وبقي هنا أن نقول: أن (شعبان) لو كانت حالاً للزمها شيئاً من مشابهة العصا، إلا أن قرأتها بالرفع تدل على تحولها تحولاً كاملاً، من العصا إلى الشعبان، إضافة إلى كونها آية من آيات الله لا سحراً.

اختلاف القول في (من) إذا كانت مكسورة الميم أو مفتوحة:

يتوجه المعنى على أساس هذا الاختلاف، وذلك في قوله تعالى: (فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَا تَحْزِنِي قُدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا) [مريم/24].

فقد ذهب فريق منهم إلى كسر الميم في (من) وجعلها حرف جر، وعلى هذا كان الضمير لعيسى (؟) أي: ناداها عيسى من تحتها أي من تحت ثيابها، ويجوز أن يكون الضمير لجبريل (؟) ويكون التقدير: فنادها جبريل من دونها أي: من أسفل من موضعها، كما نقول: داري تحت دارك أي أسفل من دارك، وبلي تحت بذلك أي: أسفل منه، والمراد بـ(تحت) هي الجهة المحاذية للشيء، وعلى هذا فيكون جبريل (؟) قد كلمها من الجهة المحاذية لها، وإذا كان الضمير في (ناداها) لعيسى (؟)، فإن (تحت) بمعنى أسفل، لأن موضع ولادة عيسى أسفل منها، وبدل على أن (تحت) تقع بمعنى الجهة المحاذية للشيء في قوله: (قدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا) أي: في الموضع المحاذي لك، لا أنه أسفلها.

ذهب جماعة من النحوين إلى فتح الميم، وعلى هذا الأساس يكون (من) فاعلاً، وليس في ناداها ضمير فاعل، و(من) في هذه القراءة هو عيسى (؟) لأنه هو الذي أسفل منها، فوقعت (من) للخصوص في هذا، وأصلها أن تكون للعموم، وقد قيل أيضاً أن (من) لجبريل (؟)⁽⁴⁰⁾.

والظاهر عندي أن (من) بفتح الميم هو فاعل (نادي) يعود على عيسى (؟) بوصفه هو الذي نادى أمه، وذلك من أجل أن تطمئن مريم (؟) أكثر فأكثر لهذه الحالة الشديدة، ومما يؤيد هذا المعنى قولها فيما بعد، وهي تبراً نفسها أمام قومها، مما حکى تعالى على لسانها: (فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) [مريم/29].

الخاتمة:

- بعد أن عشنا في رحاب كتاب الله سبحانه وتعالى عبر هذه الصفحات القليلة يصل بنا المطاف إلى خاتمة البحث التي تضمنت مجموعة من النتائج من أهمها:
- 1- إن تعدد الأوجه اللغوية ليس مجرد اختلاف في علامات الإعراب أو في المصطلحات النحوية حسب، وإنما يتسع إلى ما هو أكثر من ذلك فيأثر في الجانب الدلالي للنص القرآني.
 - 2- لا يمكن الوصول إلى المعنى المقصود، أي الذي يريد الله سبحانه وتعالى، إلا عن طريق الوجه النحوي، الصحيح والسليم المؤصل إلى هذا الغرض.
 - 3- إذا تعددت الأوجه النحوية دون أن تأثر في المعنى وتوجيهه يصبح الإعراب عبثاً ولا فائدة منه. إلا في التمنطق أو التفلسف.
 - 4- لا يمكن أن يوجه النص توجيهاً نحوياً، يحدد معناه أو دلالته، إلا عبر المنظومة المتكاملة من التراكيب والعبارات التي يتسعى لنا من خلالها معرفة الدلالة التي يهدف إليها النص القرآني.
 - 5- إن ما بيناه أثناء البحث من تعدد في الأوجه النحوية، كان على سبيل الأمثلة والنماذج، لا على سبيل الحصر. وإلا فهي واسعة وكثيرة.
 - 6- تتسع هذه الأوجه في المجال الدلالي، حتى أنها تكون مشتملة على الميادين العلمية المتعددة، لا في المجال اللغوي حسب. فالأحكام الفقهية مثلاً، إنما يتوصل إليها عن طريق التوجيه النحوي، فالموضوع الفقهي مثلاً وإجراء الحكم عليه يتضح لنا، أو للفقيه عبر الوجه النحوي.
 - 7- إذا ما كان التوجيه النحوي صحيحاً، وبعيداً عن التعقيد والخلاف النحوي المجرد من القواعد العلمية، فإننا سنتعرف أكثر على بلاغة القرآن، وأسلوبه المشوق، وتعبيره الجاذب، ومعانيه الغزيرة.

قائمة الهوامش:

⁽¹⁾ ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ج3/121، وإعراب القرآن النحاس: ج2/338.

⁽²⁾ ينظر: مشكل إعراب القرآن: ج1/667، وإعراب القرآن: ج4/166.

⁽³⁾ ينظر: مشكل إعراب القرآن: ج2/851، وإعراب القرآن: ج5/305.

⁽⁴⁾ ينظر: الميزان: ج2/314.

- (5) ينظر: إعراب القرآن: ج 3/14، مشكل إعراب القرآن: ج 2/454، والكشف: ج 2/508.
- (6) الميزان: ج 14/46.
- (7) ينظر: معاني النحو: ج 1/475.
- (8) ينظر: معاني النحو: ج 2/263، ومشكل إعراب القرآن: ج 1/351.
- (9) ينظر: إعراب القرآن: ج 2/335، مشكل إعراب القرآن: ج 1/389.
- (10) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ج 4/283، والتبيان للعكبري: ج 2/202.
- (11) ينظر: الكتاب: 1/128.
- (12) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/42.
- (13) ينظر: ابن الناطم: 145، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 1/247.
- (14) الفية ابن مالك: 24.
- (15) الكتاب: 1/456.
- (16) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 9/122.
- (17) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/387.
- (18) ينظر: الميزان: 10/118.
- (19) تفسير الشعراوي: 11/6936.
- (20) تفسير الشعراوي: 11/6937.
- (21) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: 1/497.
- (22) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/156.
- (23) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: 1/497.
- (24) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: 4/399.
- (25) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/386.
- (26) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 3/309، والتبيان للعكبري: 2/108، وتفسير البيضاوي، أنوار التزيل وأسرار التأويل: 3/292، والبحر المحيط: 7/223.
- (27) الميزان: 13/146.
- (28) ينظر: إعراب القرآن: ج 2/331، مشكل إعراب القرآن: ج 1/388.
- (*) وردت لفظة (عاد) في الآية السابقة لهذه الآية وهي العنكبوت (38).
- (29) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ج 2/145، والتبيان للعكبري: ج 2/183.
- (30) ينظر: أعراب القرآن: ج 6/145.
- (31) ينظر: التحرير والتقوير: ج 12/257.
- (32) ينظر: إعراب القرآن: ج 4/465، مشكل إعراب القرآن: ج 2/744.
- (33) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ج 3/153.
- (34) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل: ج 4/121.

(35) ينظر: تفسير الشعراوي: 598/1.

(36) ينظر: تفسير النسفي مدارك التنزيل: ج 1/155، وروح المعاني: ج 2/128.

(37) ينظر: المقتضب: ج 3/274.

(38) ينظر: إعراب القرآن: ج 2/141، مشكل إعراب القرآن: ج 1/297، والتبيان للعكبري: 1/281.

(39) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ج 2/576.

(40) ينظر: معانى القرآن وإعرابه: ج 4/287.

Summary

Cuidance grammar and its impact semantic garammar in the text of Quranic. I addressed in this research the most prominent faces of that went forth grammerians and commentators in the Quranic text and stopped at the most prominent face leaving him a Bedouin the pact of the know ledge – baded in a sian the text, especially. When the commentators, who make from as of grammar- Language main article you bring explanatory as the known the interpretation of the Quran, All that is listed as sciences and knowledge, especially in the legal rulings based Article grammar, Do not allow us access to the knowledge of meaning. Only by grammatical article since the article grammatical have multinle faces, According to the opinions of the grammarians. Sects according to readings contained, this multifaceted were traced in a number of Quranic texts to reach significance and find out its purposes, the face that shows us the significance of that result with context, what God wants moving away faces brackish nature philosophical or complex which is useless and is not only be controversial is not no, taking in to account these faces according to seguence doors as limited the most, these doors, God grants success.